ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان
Maat For Peace, Development, and Human Rights

التدفق غير المشروع وتغير الوجهة في عمليات نقل الأسلحة إلى المناطق المتأثرة بالنزاعات المسلحة

التدفق غير المشروع وتغير الوجهة في عمليات نقل الأسلحة إلى المناطق المتأثرة بالنزاعات المسلحة

إعداد: عبير غيث

صادر عن: مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الانسان

يونيو: ٢٠٢٣

١٤٨ شارع مصر حلوان الزراعي- المطبعة - حدائق المعادي، القاهرة، جمهورية مصر العربية

٣٨٠ أبراج جوهرة المعادي – كورنيش المعادي- القاهرة، جمهورية مصر العربية

www.maatpeace.org

info@maatpeace.org

حقوق الطبع والنشر، ٢٠٢٣ محفوظة لمؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان

ولا يجوز نسخ أي جزء من هذا التقرير أو نقلة بأي صورة أو بأي وسيلة من الوسائل سواء إليكترونية أو من خلال طرق التسجيل الضوئي دون إذن مسبق أو الإشارة إلى هذا المصدر

قائمة المحتويات

مقدمة	٣
الإطار القانوني الحاكم لمنع تحويل وجهة الأسلحة	٤
النقل غير المشروع للأسلحة إلى مناطق النزاع	٥
اليمن	٥
سوريا	٨
الصومال	٨
ليبيا	٩
السودان	٩
أوكرانيا	١٠
تدابير منع تحويل مسار الأسلحة	١٣
التوصيات	١٥

مقدمة:

أدى تصاعد حدة انتشار النزاعات المسلحة الناتجة عن انتشار الأسلحة التقليدية في العالم وما حملته من تزايد أعداد الضحايا وتعرض حقوق الإنسان للانتهاك، هيئة الأمم المتحدة إلى تعزيز جهودها لمواجهة الظاهرة من خلال إصدار صك ملزم قانونا يهدف لمراقبة وضبط انتشار الأسلحة التقليدية ومنع وصولها لمنتهكي حقوق الإنسان، ومنع تسريبها إلى السوق غير المشروعة أو استخدامها لارتكاب أعمال إرهابية، وذلك بوضع معايير دولية وقواعد قانونية لتنظيم عملية نقل الأسلحة التقليدية ومراقبة استعمالها، من خلال إقرار معاهدة تجارة الأسلحة الموقع عليها في 2 أبريل ٢٠١٣ والسارية المفعول ابتداء من تاريخ 24 ديسمبر ٢٠١٤.

تعتبر معاهدة تجارة الأسلحة أول اتفاقية دولية شارعه تضع قواعد تنظيمية لكافة العمليات المتعلقة بالتجارة الدولية للأسلحة التقليدية، فبعد العشرات من المعاهدات في مجال حظر ونزع أسلحة الدمار الشامل انصب اهتمام المجتمع الدولي على الأسلحة التقليدية، والتي تعتبر هي الأخرى من أبرز ما يهدد السلم والأمن الدولي والإقليمي، فضلا عن آثارها الوخيمة على الأمن الإنساني وحقوق الإنسان، وهذا ما تؤكده العديد من التقارير الدولية التي تؤكد على الترابط بين انتشار الأسلحة التقليدية دون ضوابط وقيود فضلا عن الاتجار غير المشروع بها وبؤر النزاعات المسلحة الداخلية ونشاط جماعات الجريمة المنظمة والتنظيمات الإرهابية، حيث يعتبر تنظيم عملية نقل الأسلحة وهو المعبر عنه بالتجارة الدولية وحظر الإتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية، أهم عوامل تعزيز السلم والأمن الدولي والأمن الإنساني، وتعكس هذه الأهمية الجهود الدولية التي بذلها المجتمع الدولي، وعلى رأسها هيئة الأمم المتحدة سواء في مرحلة المفاوضات ضررا بالصياغة النهائية لأحكام المعاهدة، وصولا إلى إقناع الدول بالتصديق على أحكامها. ومن ثم تعتبر مسألة الاتجار غير المشروع في الأسلحة وتوافرها دون ضوابط محددة عاملا أساسيا يسهم في تزايد معاناة المدنيين في مناطق النزاعات المسلحة وتزايد الخسائر في الأرواح وانتهاكات حقوق الإنسان، كما أن غياب المعايير الدولية الموحدة والمتفق عليها بشأن استيراد الأسلحة التقليدية وتصديرها ونقلها يشكل عاملا يسهم في تزايد احتمالية نشوب النزاعات وتشريد السكان والجريمة والإرهاب وتقويض فرص السلام والاستقرار ومن ثم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الإطار القانوني الحاكم لمنع تحويل وجهة الأسلحة

يشكل تحويل مسار الأسلحة التقليدية والذخائر والأجزاء والمكونات ذات الصلة إلى استخدامات ومستخدمين نهائيين غير مأذون لهم تهديدا كبير للمجتمعات في جميع أنحاء العالم. ومن ثم نصت المادة ١١ من معاهدة تجارة الأسلحة التقليدية على التزام كل دولة طرف في المعاهدة تشارك في نقل أسلحة تقليدية مشمولة بالمادة ٢ فقرة ١ تدابير لمنع تحويل وجهتها. وذلك من خلال نظامها الوطني للرقابة والمنشأ، وفقا للمادة ٥ فقرة ٢ وعن طريق تقييم خطر تحويل وجهة الصادرات والنظر في اتخاذ تدابير تخفيف من قبيل بناء الثقة أو البرامج التي تضعها الدول المصدرة والمستوردة من خلال التعاون بين الدول وتبادل المعلومات وفقا لقوانينها الوطنية من أجل التخفيف من خطر تحويل وجهة نقل الأسلحة التقليدية المشمولة في المادة ٢ من الاتفاقية، مع ضرورة اتخاذ تدابير المتابعة من خلال التحقيق وإنفاذ القانون. وذلك لمنع تحويل مسار نقل الأسلحة ووقوعها في أيدي مرتكبي الجرائم الدولية أو الجماعات الإرهابية [١].

ومن ثم يؤدي تحويل مسار الأسلحة إلى تقويض فعالية جهود مكافحة انتشارها وإحباط محاولات تنظيم التجارة الدولية في هذه الأسلحة لأغراض تتفق مع القانون والمعايير الدولية ذات الصلة حيث يشكل منع تحويل مسار الأسلحة تحديا عالميا وخاصة في المناطق التي تشهد نزاعاً مسلحا وغالبا ما تدخل الأسلحة الصغيرة والذخيرة في التداول غير المشروع على الصعيد المحلي من خلال عمليات السرقة وإعادة البيع والفساد. وقد يحدث ذلك نتيجة عمليات النقل دون وجود ضوابط ملائمة أو عملية إعادة النقل غير المصرح بها أو السرقات من المخازن غير المؤمنة بشكل جيد أو المساعدات إلى الجماعات المسلحة أو السكان المدنيين أو المقايضة التي تنطوي على موارد طبيعية[2].

[١] - يمكن الرجوع لنص المادة ١١ من اتفاقية تجارة الأسلحة التقليدية على موقع المعاهدة، https://thearmstradetreaty.org/treaty-text.html?templateId=209884

[2] - الاتجار بالأسلحة في أفريقيا ظاهرة مستحيل إيقافها، العين الإخبارية، يناير ٢٠٢٢، الرابط، https://al-ain.com/article/arms-trafficking-africa-unstoppable-phenomenon

النقل غير المشروع للأسلحة إلى مناطق النزاع

تلعب تدفقات الأسلحة غير المشروعة وخاصة في مناطق النزاعات المسلحة دورا كبيرا في تأجيج الصراعات والانتهاكات التي تتفاوت ما بين الجرائم الصغيرة إلى التمرد والأنشطة الإرهابية. كما تتعدد آثارها السلبية على الأمن القومي وحقوق الإنسان وفرص التنمية المستدامة وتهديد الأمن والسلم الدولي. ولقد لعبت العديد من الدول كأطراف خارجية في تأجيج النزاعات في الشرق الأوسط وأفريقيا على وجه الخصوص من خلال الدعم العسكري الذي قدمته لأطراف النزاع دون أي اعتبار للأزمات الإنسانية التي تشهدها هذه المناطق.

١. اليمن

وثقت العديد من التقارير أن إيران لا تزود الحوثيين بالأسلحة فحسب بل تزودهم أيضا بصهاريج النفط التي تدر عليهم الأموال فضلا عن المخدرات. فالأسلحة الإيرانية مستمرة في التدفق على الحوثيين بما في ذلك الصواريخ والطائرات المسيرة والذخيرة والرشاشات. ويظهر أن إيران ليست في عجلة من أمرها لتحقيق السلام في اليمن. فخلال فترة الهدنة تم ضبط ٥ شحنات أسلحة قادمة من ميناء بندر عباس الإيراني إلى مديرية حوف بمحافظة المهرة اليمنية.[3]

حيث تمكنت القوات البحرية المشتركة من تنفيذ ٧ عمليات اعتراض في الأشهر منذ ديسمبر ٢٠٢٢ حتى فبراير ٢٠٢٣ واستولت على ٥ آلاف قطعة سلاح، و١,٦ مليون طلقة ذخيرة، و٧ آلاف فتيل تقريبي للصواريخ، و٢١٠٠ كيلوغرام من الوقود المستخدم لإطلاق قذائف صاروخية، و٣٠ مضادا للدبابات، وصواريخ موجهة ومكونات صواريخ باليستية. فيما تمكنت الأجهزة الأمنية في منفذ شحن البري من ضبط ١٠٠ محرك للطائرات المسيرة كانت في طريقها لميليشيا الحوثي في حادثة تعد

[3] - Scepticism lingers over Iran's commitment to halt flow of arms to Houthis, Al Mashareq, 2 Jun 2023, link, https://almashareq.com/en_GB/articles/cnmi_am/features/2023/06/02/feature-05

الخامسة خلال شهري يناير وفبراير ٢٠٢٣.[٤] وهذه المصادرة هي واحدة من أربع عمليات اعتراض غير مشروعة على البضائع خلال الفترة المذكورة والتي منعت أكثر من ٥٠٠٠ قطعة سلاح و١,٦ مليون طلقة من الوصول إلى اليمن. وكانت قوات القيادة المركزية الأمريكية قد اعترضت سابقا في ٦ يناير ٢٠٢٣ سفينة صيد في خليج عمان واكتشفت أنها تهرب أكثر من ٢١٠٠ بندقية هجومية على طول طريق بحري من إيران إلى اليمن.[٥]

كما كشفت القوات الأمنية في مدينة عدن الساحلية جنوب اليمن خلال شهر يونيو ٢٠٢٣ عن ضبطها لشحنة جديدة من مكونات الطائرات المسيرة المخصصة للحوثيين المدعومين من إيران، حيث تم العثور على عدد من الصناديق المغلقة تحتوي على معدات اتصالات بهدف توجيه طائرات مسيرة كانت مخبأة في شاحنة بمنطقة المنصورة في عدن متجهة إلى مناطق سيطرة الحوثيين وكانت العبوات الكرتونية متخفية في شكل مواد طبية تم تحميلها من مستودع لشركة طبية محلية في عدن. تأتي مصادرة المواد المتعلقة بالطائرات بدون طيار بعد ما يقرب من أسبوع من ضبط قوة أمنية أخرى في محافظة لحج شحنة من مكونات الطائرات بدون طيار بما في ذلك المحركات والبطاريات والكاميرات في شاحنة كانت مخبأة أسفل الألعاب ومغطاة بالدراجات النارية. وبالتالي فإن استمرار تدفق الأسلحة بما في ذلك الطائرات بدون طيار إلى الحوثيين يشير إلى أن الميليشيات تستعد لعمليات عسكرية في جميع أنحاء البلاد، حتى مع الضغط عليهم من قبل وسطاء دوليين وعلى الحكومة اليمنية لتجديد الهدنة التي توسطت فيها الأمم المتحدة والتوصل إلى اتفاق سلام دائم لإنهاء الحرب.[٦]

---

[٤] - تهريب إيران السلاح للحوثي انتهاك سافر للقرارات الدولية، العين الإخبارية، مارس ٢٠٢٣، الرابط، https://al-ain.com/article/sudan-houthi-smuggling-route

[5] - U.S. Central Command Supports Partner Forces in Major Iranian Weapons Seizure, USCENTCOM,1Feb. 2023, link, https://www.centcom.mil/MEDIA/PRESS-RELEASES/Press-Release-View/Article/3285024/us-central-command-supports-partner-forces-in-major-iranian-weapons-seizure/

[6] - Aden authorities seize hidden drone components intended for Houthis, Arab News, 12 June 2023, link, https://www.arabnews.com/node/2320456/middle-east

وعلى الجانب المقابل كشـفت تقارير أمنية عن تزايد عمليات إرسـال الحوثيين لشـحنات الأسـلحة المهربة من ميناء الحديدة إلى السودان والصومال حيث أكدت تقارير أن المليشيات ترسل شحنات الأسلحة المهربة من محافظة الحديدة المطلة على البحر الأحمر إلى السواحل السودانية على الضفة الأخرى من البحر، بالتزامن مع تواصل النزاع في السودان.

جدير بالذكر أن عمليات التهريب إلى السودان والصومال زادت خلال الفترة الأخيرة بشكل كبير، وأن الحوثيين حولوا بالفعل محافظة الحديدة إلى مسـرح لعمليات نقل وتهريب السـلاح إلى مناطق الصراعات عبر البحر الأحمر. حيث قامت المليشيات بشحن أكثر من ٧ آلاف قطعة سلاح إلى جانب قذائف هجومية وقذائف مدفعية هاون وذلك بواسطة ٣ مراكب صيد كبيرة من الحديدة إلى السودان وانطلقت الشحنات من ٣ مناطق ساحلية، من بينها منطقة الجاح التابعة إداريا لمديرية بيت الفقيه الواقعة جنوب محافظة الحديدة. كما أنه من المحتمل أن المليشيات الحوثية تستعد لتهريب شحنة ألغام ذكية وعبوات موجهة مضادة للدروع إلى السودان، وهي الشحنة الثانية خلال أقل من شهرين. ويقف خلف تهريب شحنات الأسلحة إلى السودان ٣ من كبار قيادات مليشيا الحوثي يتولون مهمات مختلفة في المليشيات البحرية وجهاز الأمن والمخابرات التابع للحوثيين[7].

وفقا لتقرير صادر عن معهد الدراسات الأمنية يتم تسهيل تهريب الأسلحة إلى الصومال من خلال شبكة من الجهات الفاعلة المحلية والدولية، حيث يتم تهريب أسلحة تبلغ قيمتها ملايين الدولارات غالبا عبر الطرق البحرية. كما أفادت لجنة مجلس الأمن الدولي التي تشرف على العقوبات المفروضة على الصومال، أنها اجتمعت مرتين مؤخرا لمعالجة تهريب الأسلحة غير المشروعة بين الصومال واليمن والتحقيق في تمويل حركة الشباب الإرهابية.[8]

ومن ثم لمواجهة تدفق الأسلحة إلى الحوثيين عبر الأراضي اليمنية يجب أن يتم من خلال: -

- توحيد مختلف القوات العسكرية والأمنية من المحافظات التي تقودها الحكومة تحت قيادة واحدة.
- ضرورة دمج التشكيلات العسكرية والأمنية لمنع الثغرات الأمنية التي سمحت للحوثيين بتهريب الأسلحة إلى البلاد.
-

[7] - من اليمن إلى الصومال.. خط تهريب لأسلحة الحوثي، العين الإخبارية، ٢٧ أبريل ٢٠٢٣، الرابط، https://al-ain.com/article/sudan-houthi-smuggling-route
[8] - لجنة الأمم المتحدة تحقق في تهريب الأسلحة وتميل حركة الشباب في الصومال، القرن اليومية، مارس ٢٠٢٣، الرابط، https://bit.ly/3J91vbL

٢. سوريا

خلال عام ٢٠٢٣ وخاصة في الفترة التي أعقبت الزلزال الذي ضرب الشمال السوري في فبراير ٢٠٢٣، كشفت تقارير أن إيران استخدمت رحلات الإغاثة المخصصة لضحايا الزلزال لنقل أسلحة ومعدات عسكرية إلى سوريا. حيث إن الشحنات استهدفت تعزيز الدفاعات الإيرانية ضد إسرائيل في سوريا.

حيث أرسلت إيران مئات الرحلات الجوية إلى سوريا لتوصيل الإمدادات لمدة سبعة أسابيع بعد أن ضرب الزلزال الشمال السوري وشملت المساعدات معدات اتصالات متطورة وبطاريات رادار وقطع غيار لنظام الدفاع الجوي السوري الذي قدمته إيران. وكشفت تقارير أن المساعدات سلمت بشكل أساسي إلى مطار حلب شمالي سوريا. وتم تنظيم الشحنات من قبل الوحدة (١٨٠٠٠) السورية التابعة لفيلق القدس والقوة الاستكشافية التابعة للحرس الثوري الإيراني.[٩]

٣. الصومال

تظهر بصمات إيران بوضوح على جميع مفاصل شبكة تهريب السلاح بملايين الدولارات بين إيران واليمن والقرن الإفريقي، وقد أدرجت هذه الشبكة على لائحة عقوبات الولايات المتحدة في ١ نوفمبر ٢٠٢٢. وتلعب الأسلحة والأموال الإيرانية دورا محوريا في الشبكة غير المشروعة، إذ يزعم أنها تغذي عنف حركة الشباب في الصومال التابعة لتنظيم القاعدة، إضافة إلى تنظيم الدولة الإسلامية في الصومال (داعش-الصومال).[١٠] ولقد اعترضت القوات الأمريكية مركب شراعي في المياه الدولية بين إيران واليمن يحمل أكثر من ٢٠٠٠ بندقية هجومية من طراز AK-47. وبحسب تقارير يتم نقل شحنات آلاف الأسلحة غير المشروعة من تجارة الأسلحة بين إيران واليمن عبر الطرق البحرية إلى

[٩] - إيران أرسلت أسلحة إلى سوريا تحت غطاء رحلات الإغاثة الجوية لضحايا الزلزال، موقع Iran Wire، ١٢ أبريل ٢٠٢٣، الرابط، https://bit.ly/3oEctyN
[١٠] - طهران متورطة في شبكة تهريب أسلحة للجماعات الإرهابية في الصومال والقرن الأفريقي، موقع الصومال اليوم، ٣ نوفمبر ٢٠٢٢، الرابط، https://alsomalalyaum.com/40016/

الصـــومال. وهناك يتم بيعهم للجماعات المتطرفة العنيفة التابعة للدولة الإســـلامية في الصـــومال وحركة الشباب.[11]

٤. ليبيا

تعتبر ليبيا وحدودها الممتدة مع دول الجوار في الشـمال الأفريقي ودول أفريقيا أهم مسـارات تهريب الأسلحة في الشرق الأوسط وخاصة مع تجدد الفوضى بها، حيث أسهم الانفلات الأمني الذي يضرب ليبيا منذ اندلاع ثورة ١٧ فبراير ٢٠١١ في تزايد عمليات تهريب الســـلاح من وإلى البلاد في وقت أعلنت السـلطات الأمنية بغرب ليبيا أنها ضـبطت حاوية على متن سـفينة قادمة من مالطا ضـمت قرابة ١٢ ألف قطعة سلاح. وكانت قوة العمليات المشتركة ومركز جمرك ميناء مصراتة بغرب ليبيا أعلنا في ٤ مارس ٢٠٢٣ عن ضبط حاوية سعة ٢٠ قدماً تحمل قرابة ١٢ ألف قطعة سلاح (مسدس عيار ٩ ملم) معبأة داخل صـناديق، وسـط أدوات منزلية بلاسـتيكية، مشـيرين إلى أن الحاوية وصـلت إلى ميناء مصـــراتة على متن الســـفينة بيلتاكي التي تحمل علم دولة ليبيريا قادمة من مالطا. وخلال الفترة الماضـية باتت ليبيا محطة لتزويد السـلاح لحلفاء بعض الأطراف التي تسـعى لأن تكون موجودة في دول السـاحل الأفريقي حيث أعلنت الأمم المتحدة أن ليبيا تضـم أكبر مخزون في العالم من الأسـلحة غير الخاضـــعة للرقابة حيث تقدر ما بين ١٥٠ ألف طن و٢٠٠ ألف طن في جميع الأنحاء. وفي فبراير ٢٠٢٣ أكد المكتب الأممي المعني بمكافحة المخدرات والجريمة أنه رصـد بأن ليبيا أصـبحت مصـدرا لإمداد مناطق السـاحل الأفريقي المجاورة بالأسـلحة المصـنعة حديثاً، فضـلا عن أنه منذ عام ٢٠١٩ عادت ليبيا مرة أخرى مصـدر إمداد لدول السـاحل الأفريقي وأنه إذا كان جزء من هذه الأسـلحة يأتي من أماكن بعيدة، بما في ذلك على متن طائرات من فرنسا أو تركيا عبر نيجيريا، فإن القسم الأكبر يأتي من القارة الأفريقية نفسـها.[12] كما تلعب الشـركات العسـكرية والأمنية الخاصـة دورا بارزا في عمليات النقل غير المشروع للأسلحة.

٥. السودان

وثقت تقارير حكومية ســـودانية وإقليمية إن مجموعة المرتزقة الروســـية فاجنر تزود قوات الدعم السـريع السـودانية بالصـواريخ للمسـاعدة في قتالها ضـد القوات المسـلحة السـودانية. حيث دعمت

[11] - An ocean of weapons: arms smuggling to Somalia, ISS, 07 Feb 2023, link, https://issafrica.org/iss-today/an-ocean-of-weapons-arms-smuggling-to-somalia

[12] - تهريب السلاح من ليبيا وإليها أزمة عمقها الانقسام السياسي، الشرق الأوسط، ٥ مارس ٢٠٢٣، الرابط، https://bit.ly/42BZlZ5

صواريخ أرض-جو بشكل كبير مقاتلي الدعم السريع. حيث وثقت صورا للأقمار الصناعية زيادة في نشاط قوات فاجنر على الحدود الليبية وتم رصد طائرة نقل روسية تتنقل بين قاعدتين جويتين ليبيتين وتستخدمهما الجماعة المقاتلة الروسية الخاضعة للعقوبات.[١٣]

ويمكن القول أن المنطقة لم تصبح بين عشية وضحاها مستودع الأسلحة غير المشروع في العالم. إن إغراق الأسلحة الذي تحركه الدولة والافتقار إلى آليات الرقابة ومحدودية قدرات إنفاذ القانون والتعاون الدولي كلها عوامل ساهمت في قيام الجهات الفاعلة الأكثر زعزعة للاستقرار في المنطقة باستغلال انتشار الأسلحة. وقد أدى ذلك إلى استمرار الحلقة المفرغة للصراع التي ابتليت بها المنطقة لعقود. نظرا لأن أعين العالم تتجه الآن إلى أوكرانيا حيث تتدفق الأسلحة إلى البلاد بكميات كبيرة فقد تكون الدروس المستفادة من الشرق الأوسط بمثابة تذكير تحذيري لما هو على المحك عندما يتم ترك سوق الأسلحة المنتشر دون رادع.

٦. أوكرانيا

تعد الحرب في أوكرانيا مثالا أخر على المعضلات التي يخلقها التدفق غير المشروع للأسلحة حيث أنه أدى إلى خلق سوقا سوداء للاتجار في الأسلحة فضلا عن مخاطر تحويل مسار الأسلحة حيث نجد أنه مع اندلاع الحرب الأوكرانية - الروسية طالبت كييف الدول الغربية والناتو بدعمها بالأسلحة والمعدات اللازمة لمواجهة القوات الروسية. ومع استمرار تدفق السلاح إلى أوكرانيا بكميات كبيرة، برزت مخاوف من انتعاش السوق السوداء للسلاح وعمليات الاتجار غير المشروع بسبب نقاط الضعف التي تعانيها عملية نقل الأسلحة إلى أوكرانيا، والمحفزات التي فرضتها معطيات الحرب الأوكرانية. وفي ظل وجود مخاوف من أن إمدادات الأسلحة الأمريكية إلى أوكرانيا تخلق سوق سوداء جديدة للسلاح في أوروبا.

كشف تقارير عن عملية تسليح أوكرانيا أن ٣٠٪ فقط من الأسلحة التي يرسلها الغرب إلى الجيش الأوكراني هي التي وصلت بالفعل إلى وجهتها النهائية منذ بدء الحرب الروسية، فيما نقلت تقارير صحفية عن مسؤولين عسكريين أوكرانيين أن بلادهم فقدت ما يقرب من ٥٠٪ من إمدادات الأسلحة التي تدفقت منذ اندلاع الحرب مما يزيد من احتمالية بيعها لأطراف ثالثة. كما أن تدفق الأسلحة الغربية إلى الجيش الأوكراني أدى إلى ظهور أسواق بديلة على شبكة الإنترنت من خلالها يمكن شراء

[13] - Evidence emerges of Russia's Wagner arming militia leader battling Sudan's army, CNN, 21 Apr 2023, link, https://edition.cnn.com/2023/04/20/africa/wagner-sudan-russia-libya-intl/index.html

بعض هذه الأسلحة وأن أسعار تلك الأسواق البديلة منخفضة جدا وأن مهربي الأسلحة الأوكرانيين ربما يكونون قد أقاموا اتصالات وتفاهمات مع حرس الحدود بحيث يتمكنوا من العبور من بولندا وإليها دون تعقيدات.

فخلال شهر يناير ٢٠٢٣ أكدت تقارير استخباراتية أن إمدادات الأسلحة الأمريكية إلى أوكرانيا خلقت سوق سوداء جديدة للسلاح في أوروبا، وأن أكثر سوق سوداء مكتظة بالأسلحة الأمريكية موجودة الآن في بولندا وفرنسا، فضلا عن السوق الموجودة أصلا في دول الشرق الأوسط؛ وبالتالي يوجد احتمال بأن أسلحة السوق السوداء قد تقع في أيدي المنظمات والخلايا الإرهابية فيما لا يقل عن ١٠ إلى ١٥ دولة.

أيضا أثارت اندلاع الحرب الأوكرانية المخاوف في قارة أفريقيا على وجه الخصوص من أن تتأثر القارة بانتعاش سوق الأسلحة غير الشرعية، وتغذية عمليات تجارة وتهريب السلاح في أفريقيا المرتبطة بعصابات الجريمة المنظمة والتنظيمات الإرهابية ما يتسبب في تزايد مخاطر الإرهاب في القارة وتأجيج الصراعات وتشكيل العديد من التحديات الأمنية، وخاصة أن الحرب الروسية الأوكرانية تسمح بتدفق الأسلحة والمقاتلين إلى منطقة بحيرة تشاد، وتحويل مسار الأسلحة الخاصة بالحرب إلى غرب إفريقيا وتصل في النهاية إلى التنظيمات الإرهابية ما يعزز قوتها[١٤].

وفي المقابل أكدت تقارير أن الجيش الأمريكي يدرس إمكانية تحويل وجهة الأسلحة الإيرانية المهربة والمضبوطة قبل وصولها للحوثيين وإرسالها إلى أوكرانيا. حيث يدرس إرسال آلاف الأسلحة التي جرى ضبطها وأكثر من مليون طلقة ذخيرة إلى أوكرانيا بعدما كانت في الأصل متجهة إلى مليشيا الحوثي المدعومة من إيران في اليمن. قال مسؤولون أمريكيون إنهم يبحثون إرسال أكثر من ٥٠٠٠ بندقية هجومية إلى أوكرانيا، و١,٦ مليون طلقة من ذخائر الأسلحة الصغيرة، وعدد قليل من الصواريخ المضادة للدبابات، وأكثر من ٧٠٠٠ من الأدوات المفجرة التي جرى ضبطها في الأشهر القليلة الماضية قبالة الساحل اليمني من مهربين يشتبه بأنهم يعملون لصالح إيران. فبدلا من ترك الأسلحة في المخازن يعلوها الغبار يجب تعمل واشنطن على إرسالها إلى أوكرانيا وخاصة إن الأسلحة بعد تفتيشها وتسجيلها من قبل الأمم المتحدة كدليل على خرق إيران قرار مجلس الأمن ٢٦٢٤ تخزن في منشآت تابعة للجيش الأميركي في المنطقة. وحان الوقت لوضع هذه الأسلحة في خدمة قضية أكثر

[١٤] - كيف أنعشت الحرب الأوكرانية السوق السوداء للأسلحة، موقع انتريجونال للتحليلات الاستراتيجية، فبراير ٢٠٢٣، الرابط، https://www.interregional.com/%D9%85%D8%B9%D8%B6%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AA%D8%A8%D8%B9/

عادلة طبقا للرؤية الأمريكية. وفي يناير ٢٠٢٣ ذهبت وزارة الدفاع الأميركية أبعد من ذلك حيث قررت استخدام مخزونها من الأسلحة في إسرائيل من القنابل المدفعية لدعم كييف[15].

إلا أن يمكن القول بأن ما يحول دون تنفيذ تحويل الوجهة للمرة الثانية إلى أوكرانيا هو صـــعوبة إيجاد مبرر قانوني يرتبط بمصـــادرة الأســـلحة الموجهة للنزاع في اليمن وتوجيهها لنزاع آخر. حيث أن حظر الأســـلحة الذي تفرضـــه الأمم المتحدة يســـتدعي قيام الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها بتدمير الأسلحة المضبوطة أو تخزينها أو التخلص منها.

ومن ثم فإن يؤدي تدفق السلاح على شكل هبات قدمتها الدول لأوكرانيا بسبب العدوان الروسي إلى وصول تدفق الأسلحة إلى أوكرانيا إلى مستوى غير مسبوق في ظل تعهد ما يقرب من ٢٠ دولة إرسال معدات عسكرية بقيمة مليارات الدولارات منذ بدء النزاع، وتحذر التقارير أن واقع انتشار الأسلحة في أوكرانيا حتى قبل الغزو الروسي يوضح وجود تخوف من تحول أوكرانيا بسبب هذه الأسلحة لسوق للأســلحة غير المشــروعة لأنه بعد انتهاء الحرب ســيكون هناك تحدي هائل أمام الحكومة الأوكرانية لمنع تحول هذه الأسلحة للإرهابيين أو الانفصالين مما يؤدي إلى تهديد للسلم والأمن في المنطقة. [١٦]

ومن ثم فإن خطر تحويل مسار هذه الأسلحة الحربية سيكون أكبر بكثير جراء توسع عمليات شحن الأسلحة الدولية حيث وجد مؤشر الجريمة المنظمة العالمي أن دور أوكرانيا من قبل الغزو الروسي تعد كحلقة وصل أساسية في تجارة السلاح العالمية قد زاد منذ اشتداد الصراعات شرقي أوكرانيا في السنوات الأخيرة مما ينذر بالسوء بعد تدفق شحنات الأسلحة الدولية على البلاد مؤخرا.

[15] - Suspected Iranian Weapons Seized by U.S. Navy May Go to Ukraine, WSJ, 14 Feb. 2023, link, https://www.wsj.com/articles/seized-weapons-bound-for-yemen-may-go-to-ukraine-2516b45d

[16] - Taylor Giorno, Risk of weapons vanishing as over 20 countries send arms to Ukraine, Responsible Statecraft,7 March 2022, link https://responsiblestatecraft.org/2022/03/07/big-risk-of-weapons-vanishing-as-over-20-countries-send-arms-to-ukraine/

تدابير منع تحويل مسار الأسلحة

في ظل تفشي النزاعات المسلحة وخاصة في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا ومن ثم الانتشار الهائل للأسلحة بأنواعها مما يشكل تهديد للسلم والأمن الدوليين، ولكي يتم منع الإرهابيين من الحصول على الأسلحة، يجب العمل على تعزيز مسؤولية الدول في مجال مراقبة عمليات نقل الأسلحة ويمكن ومنع تحويل مسارها من خلال العمل على: -

١. النظر إلى القرارات المتعلقة بتراخيص النقل المستندة إلى الالتزامات الدولية لحقوق الإنسان:

من أجل خلق تجارة أكثر مسؤولية في الأسلحة التقليدية والذخيرة ينبغي النظر إلى القرارات المتعلقة بتراخيص النقل المستندة إلى الالتزامات الدولية لحقوق الإنسان في المقام الأول على أنها وسيلة لمنع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. لذلك يجب أن تتم عملية صنع القرار في إطار نهج وقائي. ويهدف هذا النهج إلى منع عمليات نقل الأسلحة حيث توجد معلومات موثوقة تشير إلى وجود خطر كبير من أن مجموعة معينة مثل القائمين على الأمن سواء الشرطة والقوات المسلحة أو حتى الجماعات المسلحة في مناطق النزاع سوف تستخدم هذه الأسلحة لارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. وفي حالة وجود مثل هذه المعلومات بشأن وجود خطر كبير ينبغي أن يكون الافتراض هو حظر ذلك النقل للأسلحة حتى يتم الحد من مخاطر حدوث مثل هذه الانتهاكات أو الانتهاكات الخطيرة الأخرى باستخدام هذه الأسلحة من خلال هذا التصور يجب أن يكون تطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان على قرارات نقل الأسلحة وسيلة لمنع عمليات النقل الدولية غير المسؤولة للأسلحة وضمان أن تستخدم المعدات العسكرية والأمنية والمواد ذات الصلة المدرجة في قائمة المراقبة يتفق مع المعايير الدولية.[١٧]

٢. تعزيز التعاون وبناء الثقة

يجب هنا على الدول تفعيل التعاون فيما بينها لتعزيز احترام قرارات الأمم المتحدة الداعية إلى حظر توريد الأسلحة للدول أو الجماعات المسلحة في مناطق النزاع وخاصة أن هناك أطراف خارجية كإيران على سبيل المثال تنتهك قرار حظر توريد الأسلحة لمليشيا الحوثي في اليمن وجماعة الشباب في الصومال.

[17] -How to apply human rights standards to arms transfer decisions, Amnesty International, link, https://www.amnesty.org.uk/files/how_to_apply_human_rights_standards_to_arms_transfer_decisions.pdf

٣. تشكيل لجان حكومية مهامها رصد عمليات الاستيراد والتصدير والتفتيش على نقل الأسلحة التقليدية ورفع التقارير إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية

كنوع من الشفافية لعمليات التسليح والتصدي لعمليات الإتجار غير المشروع للأسلحة ومراعاة تطبيق المعايير. وذلك مثل حقوق الإنسان والصراع الإقليمي وخطر تحول مسار الأسلحة وقرارات مجلس الأمن الدولي والمصالح الوطنية خلال تقييم طلبات تصدير ونقل السلاح.[١٨]

ومن ثم يمكن القول أنه تماشيا مع المعايير الدولية ينبغي أن تشمل أي عمليات نقل للأسلحة والذخيرة ما يلي:

- تقييمات مخاطر ما قبل النقل وما بعد الشحن مثل التفتيش في الموقع والتحقق من المستخدم النهائي.
- ضرورة التعاون وتبادل المعلومات بين الدول المستوردة والعبور والمصدرة، فضلا عن الممارسات المحاسبية المناسبة وتدابير الصون والجمارك ومراقبة الحدود.
- ضرورة التشديد على أهمية الشفافية في الحد من التوترات والمفاهيم الخاطئة وتشجيع جميع الدول الأعضاء على المشاركة في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية من خلال الإبلاغ عن صادرات وواردات المعدات التي تندرج ضمن فئاتها السبع من الأسلحة التقليدية الرئيسية.

وفي النهاية يمكن القول أن النقل غير المسئول للأسلحة وما ينتج عنه من تحويل مسارها الذي يتم خارج الضوابط الدولية والأممية من شأنه أن يؤدي إلى استخدامها في تأجيج حدة الحروب والنزاعات المسلحة وارتكاب جرائم خطيرة في حق الإنسانية .كما أن عدم كفاية وفعالية الآليات القانونية الضابطة لتجارة الأسلحة يستدعي بذل مزيد من الجهود من أجل التوسع في تفعيل الالتزامات المقررة على الدول بموجب معاهدة تجارة الأسلحة وخاصة المواد ٦ و٧و١١ منها وإيجاد آلية قانونية وشاملة وجامعة ومعتمدة على معايير دولية دقيقة بصدد تنظيم المعاملات التجارية في هذا المجال.

[18] - Post-shipment On-site Inspections: Multilateral Steps for Debating and Enabling Their Adoption and Use, SIPRI, October 2022, link, https://sipri.org/publications/2022/sipri-policy-papers/post-shipment-site-inspections-multilateral-steps-debating-and-enabling-their-adoption-and-use

التوصيات

تؤكد مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان أنه يجب على الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة العمل على: -

- ضـرورة وضـع نصـوص قانونية ملزمة لكافة الدول توضـح الإجراءات والتدابير اللازمة للمرور العابر للأسلحة.
- معالجة الثغرات التي تسـمح بتسـرب الأسـلحة إلى أيدي المنظمات غير الحكومية بما فيها الإرهابية والإجرامية.
- إدراج قواعد دولية صارمة بشأن السمسرة وتجريم منتهكي هذه القواعد.
- تقنين إجراءات يمكن من خلالها منع تحويل مسار الأسلحة إلى الأسواق السوداء.
- التعاون لوضـع آليات لإجهاض عمليات نقل الأسـلحة غير المشـروعة وفرض عقوبات صارمة على من يخالف تلك القرارات والمعاهدات الدولية حتى لو لم يكن طرفا فيها.